د. رانيا عبد المنعم عبد الحميد
محاضر القانون الخاص بكلية علوم الإدارة جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب

ضوابط المنافسة العادلة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية والمعاملات العابرة للحدود

المراسلة: د. رانيا عبد المنعم عبد الحميد، محاضر بكلية علوم الإدارة جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، مصر

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): https://doi.org/10.54873/jolets.v3i2.163

البريد الإلكتروني: rania.moneim@yahoo.com

نسق توثيق البحث:
رانيا عبد المنعم عبد الحميد، ضوابط المنافسة العادلة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية والمعاملات العابرة للحدود، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي «الفرص والتحديات»، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من ١٧–١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٣، صفحات ٣٨٣ – ٤٢٨

ضوابط المنافسة العادلة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية والمعاملات العابرة للحدود

د. رانيا عبد المنعم عبد الحميد

الملخص:

يُعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية وذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي في كافة الدول مما يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية.

وفي خضم التطورات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وما يتأثر به من صدمات، اهتمت الدول بتهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.

وتشكل التنمية التنافسية الدولية مرحلة اقتصادية جديدة تديرها عوامل الاقتصاد بجانب وسائل الابتكار والمعرفة والإبداع ومن أهمها أدوات التحول الرقمي.

وعلى المستوى الوطني ازداد الاهتمام بتحقيق تنمية مستدامة للصادرات المصرية من خلال التشريعات والمؤسسات القائمة على التصدير واستراتيجيات تحسين تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الدولية.

وكذلك فإن التجارة الإلكترونية من خلال تطبيقات العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني أصبحت عاملاً مؤثراً في نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية من توفير المعلومات والخدمات الفورية وتسويق المنتجات من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وأصبحت هذه المنصات بمثابة «حراس البوابات التجارية الرقمية» خاصة بعد ما تعرض له العالم أجمع من الوباء العالمي (كورونا) أو كوفيد ١٩.

وتواجه دول العالم تحدياً حقيقياً فى وضع التشريعات والضوابط القانونية التي تتلاءم مع أنماط العمليات التجارية الإلكترونية الحديثة ومنها تقنين التجارة الإلكترونية وتعزيز القدرة التنافسية وحماية المنافسة وحماية المستهلك الإلكترونية على المستوى المحلي والدولي، ودعم الشركات الناشئة من مخاطر المنافسة مع الكيانات التجارية الكبرى في ظل الأسواق الرقمية.

الكلمات الرئيسية: التحول الرقمي – التجارة الإلكترونية – المشروعات المتوسطة والصغيرة –حماية المنافسة – حماية المستهلك.

Fair Competition Rules and Consumer Protection in Digital Markets and Cross-Border Transactions

Dr. Rania Abdelmoniem Abdelhamid

Lecturer at Faculty of Administrative Sciences October University for Modern Sciences and Arts

Abstract :

Digital transformation is an economic necessity to enhance productive and competitive capacity by focusing on economic sectors that can benefit from technical development in all countries, which generally increases the levels of flexibility of these economies and their ability to achieve a qualitative shift.

In the midst of the digital developments in the world economy and the shocks it affects, States have therefore been interested in preparing their economies and institutions for the transition from the traditional to the digital economy.

International competitive development is a new economic phase managed by economic factors as well as the means of innovation, knowledge and creativity, the most important of which is the tools of digital transformation.

At the national level, interest has increased in achieving sustainable development of the Egyptian exports through export-based legislation and institutions and strategies to improve the competitiveness of Egyptian exports in international markets.

E-commerce through e-contract applications and e-signature has become an influential factor in the growth of countries› economies and the promotion of their foreign trade and increasing competitiveness from the provision of information and immediate services and the marketing of products through the application of e-commerce via the Internet. The gatekeepers of the digital commercial gates are especially special after the global pandemic (coronavirus) or COVID-19 has been hit.

The world›s countries face a real challenge in developing legislation and legal controls that are compatible with modern e-commerce process patterns, including the legalization of e-commerce and the enhancement of competitiveness. In addition to the support of start-ups from the risks resulting from competition with major business entities in the digital markets.

Keywords: Digital Transformation - Consumer Protection- E-Commerce - Medium and Small Enterprises - Competition Protection

المقدمة:

يُعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات العربية للتخفيف من حدة تأثرها بالصدمات في الأسواق العالمية وبهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية وذلك بالتركيز على التطور التقني المتسارع في كافة الدول.

و في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وتزداد شعبية التسوق عبر الإنترنت بشكل كبير، وأصبح ذلك عاملاً مؤثراً فى نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية، ووسيلة هامة فى زيادة المقدرة الإنتاجية والتنافسية من توفير المعلومات والخدمات الفورية؛ ولذلك اهتمت الدول بتهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمى من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من أهمية التجارة الإلكترونية وقد غدت وسيلة مهمة في زيادة القدرة التنافسية وتسويق المنتجات وتوفير المعلومات والخدمات الفورية للمتعاملين ، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوحدات اقتصادية، ومساهمتها وحصتها فى الناتج القومى، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية الحالية وانتشار البطالة والفقر وتدني المستوى الاقتصادي.

كما تكمن أهمية البحث في اهتمام الدولة المصرية بالتجارة الإلكترونية والتحول الرقمي ومحاولة حل جميع العقبات والمشكلات التي تواجهها والتغلب عليها لكي تستفيد من الدور المهم الذي لعبته في الاقتصاديات المتقدمة لكي تكون هذه التجارة قاطرة النمو للاقتصاد المصري، وخاصة الاقتصاد المعرفي، كما يهتم البحث كذلك بإلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية والوطنية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التجارة الإلكترونية ورفع القدرة التنافسية وحماية المستهلك الإلكتروني.

مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بتشجيع التجارة الإلكترونية ورفع القدرة التنافسية في الاقتصاديات النامية ارتبط بالعديد من عوامل كساد وبطالة وتضخم وخاصة بعد التطورات والأزمات العالمية، على الرغم من أنها من أقوى السبل لخروج الاقتصاديات النامية من كبوتها وإجبار مقدمي الخدمات على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة. وزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية ، مع أن التحول الرقمي إجراءات قد تصعب على بعض الأفراد والدول حتى تصل إلى جاهزية الأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز هذه الفعالية.

- الدراسات السابقة:

تعددت الأبحاث والدراسات بشأن التجارة الإلكترونية والتي بدأت في الجانب الاقتصادي والقانوني الخاص بطبيعة هذه الأنشطة وإدارتها والترخيص بها ونظام تمويلها وتغطيتها للمناطق الجغرافية في مصر ثم جاءت دراسات أخرى أكثر تخصصًا تحدثت عن تأثير هذه التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر، إلا أن الأبحاث في هذا المجال مازالت محدودة و قليلة نظرًا لحداثة عهد تطبيق هذه المشروعات في منظومة الاقتصاد المصري.

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وبالإضافة إلى عرض دور التحول الرقمي ودور القدرة الإنتاجية والتنافسية في الوصول إلى التنافسية الدولية من خلال التجارة الإلكترونية والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ودور الابتكار والإبداع في التنمية الاقتصادية من خلال رفع القدرة التنافسية ودورها في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وإلقاء الضوء على الإطار التنظيمي للتجارة الإلكترونية الدولية واستراتيجيات وخطط التحول الرقمي **وسوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى:**

- **المبحث الأول- التحول الرقمي في مجال التجارة الإلكترونية:**
  - **المطلب الأول :** الموجة الرابعة من العولمة.
  - **المطلب الثاني :** التقنيات الرقمية والنمو الاقتصادي.
  - **المطلب الثالث :** دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنافسية الدولية.
- **المبحث الثاني- التنافسية الدولية في الكيانات الصغيرة و المتوسطة و المشروعات الاستثمارية:**
  - **المطلب الأول :** جهود وضوابط تعزيز الاستراتيجيات التنافسية على مستوى الأعمال.
  - **المطلب الثاني:** سياسة المنافسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - **المطلب الثالث:** التنافسية الدولية والمشروعات الاستثمارية.
- **المبحث الثالث - الإطار التنظيمي للتجارة الإلكترونية الدولية واستراتيجيات وخطط التحول الرقمي:**
  - **المطلب الأول:** القواعد الدولية المعنية بالتجارة الإلكترونية.
  - **المطلب الثاني:** دور منظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية بشأن التجارة الإلكترونية.
  - **المطلب الثالث :** الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للتجارة الإلكترونية والأسواق التنافسية في مصر.
- **الخاتمة والتوصيات.**

المبحث الأول

التحول الرقمي في مجال التجارة الإلكترونية

يعد التسارع التقني في كافة الدول سببًا يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومتسارعة في الاقتصاد[١].

وتعتمد هذه التقنيات الرقمية على تحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاد عبر قنوات عدة يتطلب تنمية الاقتصاد الرقمي تهيئة الظروف الملائمة لبناء البنية التحتية الرقمية، فضلاً عن الثقة المجتمعية فيما بين المواطنين وبين المواطنين وحكوماتهم وبين المواطنين والمؤسسات الرئيسية، مثل البنوك من خلال لوائح تنظيمية محكمة للتجارة الإلكترونية لتنظيم مسؤولية الوسطاء، وحماية المستهلكين عبر الإنترنت والمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وهي الأمور الضرورية لزيادة ثقة المستخدمين في إجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت[٢].

(١) صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية : الواقع والتحديات، ٢٠٢٠، ص ٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستراتيجية الرقمية ، ٢٠٢٢- ٢٠٢٥، ص ٥ وما بعدها.

Arezki, Rabah, and Lemma W. Senbet. 2020. «Transforming Finance in the Middle East and North Africa.» Policy Research Working Paper 9301, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33996.

Daza Jaller, Lillyana Sophia, and Martín Molinuevo. 2020. »Digital Trade in MENA: Regulatory Readiness Assessment.« Policy Research Working Paper 9199, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/ handle/10986/33521.

Demirgüç-Kunt, Aslı, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. https:// www.worldbank.org/en/publication/gfdr/ data/global-financial-development-database.

World Bank. 2019a. Bank Regulation and Supervision Survey (database). Washington, DC: World Bank. http://www.worldbank. org/en/research/brief/BRSS.

World Bank. 2019b. Global Financial Development Database. Washington, DC: World Bank. https://databank.worldbank.org/source/ global-financial-development.

(٢) مجموعة البنك الدولي :إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وإيجاد فرص عمل ، ٢٠٢١، ص ٤.

Arezki, Rabah, and Lemma W. Senbet. 2020. «Transforming Finance in the Middle East and North Africa» Policy Research Working Paper 9301, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33996.

Daza Jaller, Lillyana Sophia, and Martín Molinuevo. 2020. »Digital Trade in MENA: Regulatory Readiness Assessment.« Policy Research Working Paper 9199, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/ handle/10986/33521.

Demirgüç-Kunt, Aslı, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. https:// www.worldbank.org/en/publication/gfdr/ data/global-financial-development-database.

World Bank. 2019a. Bank Regulation and Supervision Survey (database). Washington, DC: World Bank. http://www.worldbank. org/en/research/brief/BRSS.

World Bank. 2019b. Global Financial Development Database. Washington, DC: World Bank. https://databank.worldbank.org/source/ global-financial-development.

المطلب الأول

الموجــة الرابعــة مــن العولمــة

تجلب العولمة فائدة أساسية هى أنها تحفز انتشار المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك الاستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى وأنشطة البحث والتطوير المحلية أمرًا ضروريًا لبناء القدرة على استيعاب المعرفة الأجنبية واستخدامها بكفاءة.

ويتطلب ذلــك أيضًا درجة ملائمة من الحماية والاحــترام لحقوق الملكية الفكرية – سواء محليًا أو دوليًا – من أجل الحفاظ على قدرة المبتكرين على استرداد التكاليف مع ضمان دعم المعرفة الجديدة للنمو على مستوى العالم.

أدى ظهور التكنولوجيا الرقمية الحديثة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنــت الأشيــاء والمركبــات الذاتيــة القيــادة، إلى فرض حقائق جديــدة من خلال مجموعــة من الفرص والمخاطر التي زعزعت الاقتصــادات القائمة[١]، وأدخلت مفهوم مجتمــع المعلومات إلى المعرفــة والاقتصاد الرقمي وأسهمت فــي تشكيل مشهد سياسي واقتصادي عالمي جديد[٢].

وقــد أصبحت هذه الشبكة العالمية بمثابة منفعة عامة عالمية، لا تؤثر فقط على حياة كل مواطن ومواطنة في العالم بل أيضًا على الأصول العالمية الرقمية المملوكة إما للقطاع الخاص أو القطــاع العام والتي أصبحــت بمثابة أكبر خزان للقيمــة أو وسيط لانتقالها وتبادلها لم تشهد البشرية مثيلاً له من قبل[٣].

وتمكن منظمات الأعمال على الوصول للتنافسية الدولية، كما يسمح بعقد الصفقات التجارية عن بعد، وبذلــك يساعد في تنمية التجارة الإلكترونية وبالتالي تنمية وتطوير

(١) الأمم المتحــدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميــة (الاونكتاد)، تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠٢١ اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي- التوفيق بين الابتكار والإنصاف ، ٢٠٢١، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) البنك الدولي: إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٥ وما بعدها.

(٣) منظمة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكو)، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية ، ٢٠١٩، ص ٨٩.

الاقتصاد المصري والتي تبحث الدولة حاليًا تعزيزها بالشكل المطلوب وإزالة أية تحديات تواجهها[١].

المطلب الثاني

التقنيات الرقمية والنمو الاقتصادي

كشف التقرير الصادر من البنك الدولي بعنوان «إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل» أن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو يرجع إلى أن التقنيات الرقمية التي تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تقيد المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتراجع عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات[٢].

وتشير التقديرات الواردة في التقارير الدولية الصادرة من البنك الدولي إلى أنه خلال السنة الأولى، يمكن أن يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى ٣٠٠ مليار دولار. وستكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البلدان الأقل دخلاً في المنطقة (زيادة بنسبة ٧١٪ على الأقل نظراً لأن المكاسب مدفوعة بسد الفجوة في الحصول على التقنيات الرقمية فالفجوة في إمكانية الحصول على التمويل أكبر في البلدان ذات الدخل غير المرتفع)[٣].

ولذلك من المتوقع أن يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية بصورة شاملة إلى مضاعفة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بنحو ٢٠ نقطة مئوية على مدى ٣٠ عاماً (من ٤٠ مليون امرأة إلى ٨٠ مليوناً خلال تلك الفترة). و هو ما يعد سبيلاً أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة[٤].

---

(١) وزارة المالية، جهاز تنمية المشروعات، دليل أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة أرباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الإدارية، ٢٠٢٠، ص ٧.

(٢) منظمة الأمم المتحدة : إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧.

(3) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/03/16/digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa

(4) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/03/16/digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa

وأصبحت المنصات الرقمية بمثابة «حراس البوابات الرقمية» للخدمات التي يقدمونها، نظرًا لاتساع نطاقها وكبر حجمها ونموها الهائل، مما أتاح لها إمكانية الوصول بشكل حصري إلى بعض مجموعات المستخدمين[1].

و كذلك فإن أزمة COVID-19 أدت إلى زيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية وكشفت الفجوات الرقمية بين البلدان في الوصول إلى التكنولوجيا والاتصال من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم المساواة الرقمية من حيث الموارد الثقافية والمعرفية المطلوبة للاستفادة الجيدة من المعلومات والاتصالات، وأنه غالبًا ما تستند أوجه عدم المساواة إلى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على المناطق والفئات الأكثر ضعفًا.

المطلب الثالث

دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنافسية الدولية

يقوم اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز هي: التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات والتكنولوجيا، ونظام الابتكار، ونظام الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي في الدولة.

وتقود الرقمنة الاقتصاد العالمي فتخلق مجموعاتٍ متميزة من القادة الرواد. علاوةً على ذلك، بإمكان التحوُّل الرقمي تذليل التحديات المُلحة كما بإمكانه تحقيق مستويات أعلى من الشفافية، وتسريع وتيرة الإنتاجية الفاترة، وزيادة الفرص الاقتصادية للجميع، لاسيما الشباب وقيام سوق إقليمية متكاملة رقمياً.

إلا أنه على جانب آخر يوجد نقص بوجه عام في الاستثمار في البنية التحتية لتوصيلات المراحل النهائية لاتصالات النطاق العريض.

و مع أن منطقة الشرق تمتلك بنية تحتية واسعة من الشبكات الإقليمية والأساسية لخدمات النطاق العريض، إلا أنها ليست مُستغَلة بالشكل الأمثل بسبب تعقيدات في

(1) https://www.project-syndicate.org/magazine/germany-digital-competition-policy-by-andreas-mundt-20

سياق الاقتصاد السياسي والافتقار إلى قواعد ومؤسسات موثوق بها. ويعدّ الإصلاح المؤسساتي لتعزيز التنافسية عاملاً أساسياً، **وتشتمل التحديات الجسيمة على :**

- تعميق المنافسة بغرض تقليص الإيرادات الريعية.
- تقوية المؤسسات التنظيمية.
- خلق حوافز تنظيمية، ومنها حزمة تنظيمية للألياف البصرية، لتسهيل الاستثمار في الألياف البصرية.
- ضمان تعميم الوصول إلى خدمات النطاق العريض من خلال الاستخدام الفاعل للقطاع العام، وتسريع إنفاذ جدول العمل وصولاً إلى تقنيات متقدمة مثل الجيل الخامس.

وبناء على ذلك تفتقر غالبية منظومات البحث العلمي والابتكار في المنطقة العربية إلى البيئة القانونية المناسبة وإلى المؤسسات الوسيطة التي تدعم الإبداع والابتكار[١].

ومع أن بعض الدول العربية قد وضعت سياسات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نوعية التعليم ، و تفعيل مؤشر القدرة التنافسية، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر التنمية البشرية.

(١) منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

المبحث الثاني

التنافسية الدولية في الكيانات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الاستثمارية

تكمن أهمية التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على توفير معيار للبلدان لتقييم سياساتها وبرامجها التي تدعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مجالات التحسين.

ويقيس المؤشر مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والابتكار والمهارات ورأس المال البشري وريادة الأعمال والابتكار وتحقيق ميزة تنافسية للوصول إلى الأسواق العالمية.

ويعتبر مؤشر التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة هو مقياس للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في مختلف البلدان.

إنه مصمم لتقييم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية ، وتحديد المحركات الرئيسية للقدرة التنافسية التي يمكن أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والنجاح[1].

وبالمثل ، فإن البلد الذي يصنف بشكل سيئ في ريادة الأعمال والابتكار قد يحتاج إلى إنشاء سياسات تشجع على تطوير الأفكار الجديدة ونماذج الأعمال.

بشكل عام ، يعد مؤشر التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة أداة مفيدة للبلدان لتقييم سياساتها وبرامجها التي تدعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لأنه يوفر معلومات عن القدرة التنافسية للأسواق المختلفة ويمكن أن يساعدهم في تحديد الفرص الجديدة للنمو والتوسع.

(1) - https://encc.org.eg/pressroom/category.aspx?id=43

المطلب الأول

جهود و ضوابط تعزيز الاستراتيجيات التنافسية على مستوى الأعمال

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات سريعة بالنسبة لمنظمات الأعمال بسبب التطور في العلاقات التجارية العالمية، ومع أن الاهتمام بأهمية سياسات المنافسة في تسهيل التجارة العالمية الجديدة إلى أن كان هناك عدة محاولات ومنها ميثاق هافانا في عام ١٩٤٧، وقد أصبحت قضايا المنافسة من الملفات الأساسية والرئيسية في عمليات الاستعراض الدوري للسياسات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية [١].

أولاً- ضوابط الاستراتيجيات التنافسية على مستوى الأعمال:

و يمكن من خلال ذلك متابعة الأسواق العالمية عن طريق العديد من الضوابط لتحقيق التطور اللازم للحاق بركب التحول الرقمي و دعم أفكار التنافسية لحسن سير هذه الأسواق العالمية تتطلب العديد من المبادئ و الضوابط لتعزيز هذه القيم و العمل بها ومنها[٢]:

١- تحويل الأسواق إلى أسواق تنافسية وتحقيق الميزة التنافسية:

يرى خبراء الاقتصاد أن المنافسة أداة قوية لضمان استخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة – وخفض التكلفة وبالتالي الأسعار والمساعدة في توفير السلع والخدمات بالقدر والتنوع اللذين يرغب فيهما المستهلكون.

وقد يكون انعدام المنافسة العادلة هو السبب الأساسي في عدم استجابة اقتصادات الدول، إلا أنه يتعين على البلدان التي تطبق الإصلاحات مجابهة مشاكل أخرى أيضًا، مثل ما إذا كان انغلاق الاقتصاد أو انفتاحه هو أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية[٣].

---

(١) سالم إلياس، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (٨٠) / العدد (١)، جوان ٢٠٢١، ص ٢٤٠.

(٢) البنك الدولي ، الارتفاع إلى آفاق أعلي: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٢٠، ص ١٢ وما بعدها.

(٣) البنك الدولي، الارتفاع إلى آفاق أعلي : تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٢ وما بعدها ، مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، ازدهار البلدان كرامة الإنسان، جهاز حماية المنافسة.

٢- تشكل الشفافية وإتاحة البيانات جزءًا أصيلاً من أجندة المنافسة والتنافسية.

لابد أن يتوافر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل شفافية الحكومات وإتاحة البيانات في مجالات حساسة تقيس تطور أوضاع الفقر، ودرجة المنافسة في القطاعات، وتقدير مستويات الدين المحلي والالتزامات المقترنة بالضمانات الحكومية.

٣- تشريعات فعالة للمنافسة:

يجب أن يمنع قانون المنافسة الشركات الكبرى من تبني أساليب مجحفة تهدف إلى القضاء على منافسين أصغر يتحملون بالكفاءة (من خلل التسعير العدواني أو فرض متطلبات حصرية على الموزعين) بالإضافة إلى ذلك، يجب منع الشركات من تحديد الأسعار وتقاسم الأسواق ، وهو ما يرقى إلى حد سرقة المستهلكين. علاوة على ذلك، ينبغي أن ينص القانون على إجراء مراجعة (مع عرقلة محتملة) لكبر عمليات الاندماج بغرض منع السلوك المناهض للمنافسة.

٤- هيئة فعالة لمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة:

يجب أن تكون هناك هيئة لمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة وتعنى بمهمة إبقاء الأسواق مفتوحة أمام المنافسة حيث يسعى إلى تحجيم السلطة الاقتصادية للشركات الفردية لضمان حرية اختيار المستهلكين فإذا عملت شركة مهيمنة في المجال الرقمي بمثابة جهة متحكمة في التكنولوجيا الرقمية وأساءت استخدام سلطتها، ينبغي أن تتدخل هيئات المنافسة لضمان عدالة التنافس وحماية المستهلكين.

٥- آليات لتحسين بيئة الأعمال:

يعتبر تحسين بيئة الأعمال والاستثمار أجندة معقدة وطويلة الأجل لكل الدول. وتشمل التدابير الرئيسية التي من شأنها أن تساعد في تطوير وكفاءة القطاعات الإنتاجية والمرتبطة بالتنافسية وتبسيط نظام التراخيص الإدارية من خلال تطوير وتنفيذ إصلاحات دقيقة ومفصلة.

ومن أهم هذه التدابير ضرورة رفع الحواجز التمييزية للدخول إلى الأسواق المحلية لتحقيق المساواة بين القطاعين الخاص والعام وبين المتدخلين الاقتصاديين المحليين والأجانب مع ضرورة احترام الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية.

كما أن إلغاء القيود على حصة الملكية الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى استثمار يعتبر شرطًا أجنبي لتطوير مستويات تنافسيتها، أساسيًا لنجاح هذه السياسات.

٦- إصلاح قوانين المنافسة:

من المهم إصلاح الإطار القانوني للمنافسة في معظم الدول العربية لتصبح أكثر فاعلية وتتمتع بآليات إنفاذ لتجنب أن يؤدي فتح الأسواق العربية إلى امتيازات إضافية للشركات الأجنبية خارج الاتفاقيات المنظمة دون شرط المعاملة بالمثل في الدول الشريكة.

كما أن مراجعة القواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية في العديد من القطاعات في الدول العربية عنصر أساسي لإنفاذ شروط ومبادئ المنافسة العادلة والفعالة بصورة تجعل من هذه الإصلاحات أداة لتطوير وزيادة الكفاءة والشفافية في سياسات الإنفاق العمومي.

علاوة على هيمنة عدد محدود من المتدخلين على العديد من القطاعات الحيوية في معظم الدول العربية، لا يزال تدخل الحكومات في أنشطة اقتصادية تنافسية مصدرًا للمحافظة على العديد من القوانين التمييزية بين القطاع الخاص والقطاع العام مما يقلص من قدرة الاقتصاد في تطوير هذه القطاعات.

وبالنسبة للعديد من السلع والخدمات، لا تزال الأسعار غير محددة، ومع ذلك تخضع لرقابة الدول وهو ما لا يزال في العديد من الدول العربية ضعيف ولا يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ولتطوير قوانين المنافسة في الدول العربية، يجب أن تتميز بعناصر أساسية من أهمها:

- تطبيقها على جميع القطاعات وجميع المتدخلين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بقطاعات الإنتاج التجاري وتوريد السلع والخدمات.
- تضمين أحكام واضحة تحدد التجاوزات الخاضعة للإنفاذ والعقوبات، مع تحديد استثناء محتمل يُمنح بطريقة يمكن التنبؤ بها في حالات محددة.
- فرضها من سلطة مستقلة تستند قراراتها إلى تحليل اقتصادي وقانوني سليم ولا تخضع للتدخل السياسي أو للنفوذ المالي.
- إنشاء آلية لتحليل وتقييم سياسات الحكومة في مجال المنافسة وسُبل تطويرها لتتلاءم مع المعايير الدولية والتي بدورها تشهد تغييرات متواصلة.

٧- تطوير اتفاقيات التجارة التفاضلية لتشمل قوانين منافسة خاضعة لرؤية اقتصادية واضحة:

لا تتسم معظم الاتفاقيات التجارية التي عقدتها دول عربية باستراتيجية واضحة متكاملة وموحدة و لكن بدون التزامات كمية ملزمة.

يمثل هذا التباين في محتوى الاتفاقيات التجارية التي عقدتها كل دولة عربية على حدة كلفة إضافية في تطبيق هذه الاتفاقيات وخاصة فيما يتعلق بمدى قدرتها على تحقيق أهم الأهداف المرجوة منها وهي تطوير القدرات الإنتاجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الصادرات وإيجاد فرص عمل للشباب.

إلا أن مواصلة توسيع عدد الاتفاقيات التجارية تعد مقبولة في ظل التباين الحالي في الالتزامات الخاصة بها. كما أن التحرير التجاري لا يمكن أن يقتصر على التفكيك الجمركي، بل لا بد أن يشمل الآليات الضرورية لتسريع انتقال الاقتصادات العربية من سياسات المحافظة وتوسيع الريع إلى اقتصادات تنافسية بين السلع المحلية فيما بينها ومع السلع المستوردة ذات البعد التنموي، كالخدمات الإنتاجية والسلع النصف مصنعة والمعدات.

وقد باتت قوانين المنافسة عنصرًا أساسيًا في تطوير الميزات التنافسية ودفع الصادرات، وبالتالي في مدى نجاح الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وأصبح تضمين بنود خاصة بالمنافسة في الاتفاقيات الإقليمية، كمنطقة التجارة الحرة العربية، ووضع آليات التطبيق والمتابعة ضروريًا لتطوير التكامل الاقتصادي العربي ودفع مساهمة الاقتصادات العربية في التجارة العالمية.

٨- تطوير مرصد عربي لمتابعة وتقييم التنافسية:

يتطلب الأمر وجود مرصد عربي يتابع ويدقق من أجل كشف أماكن الخلل واقتراح السياسات الكفيلة بمجابهة الوضعيات غير التنافسية.

كما أن تطوير نماذج قادرة على دراسة الآثار الاقتصادية لسياسات بديلة لتطوير التنافسية أداة فعالة في دعم القرار السياسي من خلال تقييم الحلول الممكنة وكيفية دمجها في السياسات العامة وسياسات التكامل الإقليمي والعالمي.

ثانيًا- التجارب الرائدة في مجال المنافسة الدولية والتجارة الإلكترونية:

هناك نماذج ناجحة ورائدة لبعض الدول في مجال المنافسة الدولية والتجارة الإلكترونية فلقد جاءت كل من سنغافورة، والإمارات وكوريا الجنوبية، والكويت والسعودية، في المراكز الخمسة الأولى على مستوى المجموعة ككل. و على سبيل التطبيق من خلال هذه النماذج نستعرض بعض الدول في المؤشرات الفرعية للتنافسية الاقتصادات العربية على النحو التالي:

الإمارات:

تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي، فقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه، حيث يتسم الاقتصاد الرقمي في الإمارات والمنطقة بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

حققت دولة الإمارات نسبة كبيرة من الحوكمة الذكية (التحول لخدمات ذكية)، حيث تم تحويل نحو ٩٦,٣ ٪ من الخدمات الحكومية الأكثر أهمية والبالغة ٣٣٧ خدمة (الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية.

يعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الإمارات الأكثر رقمنة في ظل تحول أكبر ٤١ جهة حكومية نحو الخدمات الذكية خلال ٧٣٠ يومًا من بدء تنفيذ المشروع.

تمثل التحدي الأكبر في تغيير عقلية وثقافة إدارة الخدمات الحكومية، حيث ارتفع كذلك معدل التحول الذكي في دولة الإمارات اليوم إلى ٩٨,١٨ ٪ في خدمات الحكومة الاتحادية المتاحة على الإنترنت. وأيضًا وضعت الحكومة هدف تحويل الخدمات الحيوية إلى خدمات إلكترونية بنسبة ١٠٠ ٪ عبر قناتين، هما المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية[١].

تعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات. وأيضًا لدى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء خطة عمل لاحتساب إحصاءات الإنفاق على الاقتصاد الرقمي، ومنهجية قياس الاقتصاد الرقمي على قياس ممكنات الحكومة الإلكترونية/الذكية.

و يمثل نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية مرجعًا موحدًا للحكومة الإلكترونية/الرقمية في دولة الإمارات يُسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول الرقمي، وهو يقيس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقميًا والحفاظ على استدامتها. يعتبر قطاع الخدمات المالية والمصرفية أحد القطاعات الأكثر رقمنة بالدولة، حيث يتم توفير أغلب تلك الخدمات بطريقة رقمية من خلال استخدام تطبيقات الهاتف النقال سواء لطلب واستلام الخدمة أو للدفع. ويعمل المصرف المركزي من خلال استراتيجية على تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة على إدراج حلول مبتكرة ستعزز من التقدم الحاصل في هذا المجال.

في هذا الصدد، وضع المصرف المركزي استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية

(١) صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

الحديثة في الدولة (FinTech Strategy) ويعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إنجاح بيئة التقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. وسوف تُدعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها دون تضييق الخناق على عملية الابتكار[١].

ولدعم كل هذه الخطوات من الناحية التشريعية تم إصدار القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦، بتعديل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، فضلاً عن قانون نشر وتبادل البيانات رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ في إمارة دبي[٢].

سنغافورة:

واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٦٥، حيث كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها الآن تحتل مرتبة متقدمة فى سلم التنافسية، باعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس فى العالم.

وفيما يلى بعض ملامح قصة النجاح فى المنافسة العالمية لسنغافورة:

- وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.
- تبنى سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ونتيجة لذلك فقد ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي ١٠٪ حتى عام

(١) صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها

(٢) القانون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦، بتعديل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، قانون نشر وتبادل البيانات رقم٢٦ لسنة ٢٠١٥. في إمارة دبي.

١٩٨٠ وتجـاوز ٧٪ فـى جميع السنوات بعد ذلك ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات الأعلى فى العالم، حيث بلغ ٣٢ ألف دولار أمريكي سنويًا.

- يبلـغ حجم التجـارة السنويـة لسنغافـورة حوالي ثلاثـة أضعاف النـاتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي صادرات سنغافورة من ١٩,٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ .
- اتبـاع أسلوب تدريجي ومرن فى التحول الاقتصـادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة للظروف الدولية السريعة التغير.
- تضـم الهيئات «الحكومية» الرئيسيـة المعنية بالاستراتيجيـة الاقتصادية – مثل مجلـس التنميـة الاقتصادية السنغافوري – ممثلين بارزيـن من القطاع الخاص فـى سنغافـورة، إلى جانب المديريـن التنفيذيـين للشراكات الأجنبيـة المتعددة الجنسيات.
- فرضـ الضرائب على الشراكات الأجنبية وفقًا لنفسـ الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.
- لا يوجد حد أدنى للأجور، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوظف، وبالتالي إلى معدلات أعلى فى الأجور.
- تتمتـع حقـوق الملكية الفكرية فى سنغافـورة بالحماية، إما أن معـدلات القرصنة فيها تعتبر من بين الأدنى فى آسيا.
- التركيـز القوي على التعليم، بما فى ذلك التعليـم الفني حيث تم التركيز بشكل كبـير على رعاية رأسـ المال الفكري وإدخـال التقنيات الأكـثر حداثة، بما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة فى الاقتصاد القائم على المعرفة.
- التحسـين المستمر للبنية التحتيـة الأساسية والتكنولوجية، مثـل الموانئ والطرق

والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تتصدر سنغافورة بلدان آسيا فى استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.

- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة اتصالات متقدمة للغاية[١].

المطلب الثاني

سياسة المنافسة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتلعب هذه المشروعات دوراً فعالاً ومهمًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنافسية الدولية وتحقيق التنمية المستدامة[٢].

و تتعدد الطرق أمام هذه الشركات لتحقيق الميزة التنافسية اعتمادًا على أفكار ريادة الأعمال فهى أداة أساسية، وتطوير ريادة الأعمال له دور كبير فى تحقيق وتفعيل التنافسية الدولية [٣].

و من ناحية أخرى تقوم التنمية المستدامة على التطوير والتنمية والتقدم في جميع المجالات بالإضافة إلى الأعمال التجارية؛ مما يتطلب استخدام الموارد الطبيعية لتحسين الظروف المعيشية للأفراد بطريقة سليمة وصحيحة[٤] وهنا يكمن دور ريادة الأعمال فى ابتكار طرق جديدة وليست الطرق المعتادة مثل الابتكار من أجل استثمار وسائل الطاقة البديلة والاقتصاد الأخضر، وأن تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية[٥].

---

(١) صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها .

(٢) عزمي محمد عبد الجليل حسن الغايش، مرجع سبق الإشارة إليه، ص ٥٨ وما بعدها، بوغازي فاطمة الزهرة، هادف ليلي، شوابي سارة، دور الإبداع التكنولوجي في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧، ص ١٤٢.

(٣) آفاق القدرة التنافسية لدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الاتصال والمنافسة والتغير من أجل النمو الشامل، ملخص تنفيذي، مركز التجارة العالمي، ٢٠١٥، ص ٦ وما بعدها.

(٤) دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ص ١٦، عبد الوهاب نصر على، هبة الله عبد السلام بدوي، بحث ريادة الأعمال المهنية المحاسبية في مصر بين الواقع والمأمول: دليل ميداني من مكاتب المحاسبة المصرية، المجلد ٤٠، (مؤتمر الكلية لسنة ٢٠٢٠، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، متاح على الموقع الإلكتروني.
https://caf.journals.ekb.eg/article_154759.html

(٥) راجع المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤لسنة ٢٠٢١بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة.

و لا تعمل ريادة الأعمال على الدفع بالاقتصادات الوطنية فحسب، وإنما يمكن النظر إليها كذلك باعتبارها طوق نجاة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم[١].

حيث تعتبر ريادة الأعمال من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتفسر هذه الأهمية الدور الكبير لريادة الأعمال في سياق التنمية الاقتصادية وتجديد النسيج الاقتصادي للدول والمجتمعات وتعزيز حجم الصادرات والمساهمة في المنافسة[٢] وامتداد هذه المشروعات إلى البنية التحتية، وغيرها من الخدمات العامة والخاصة.

أولاً- تدويل وعولمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن تدويل وعولمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة فعالة وضرورية لتحسين القدرة التنافسية لمصر دوليًا ومواكبة التغيرات المتسارعة. والتطبيق الفعلي والواقعي لصناعة «حاضنات المشروعات» من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في الـ ٢٠ سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً[٣].

إن من أحد الحلول المهمة لتعزيز تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة هو الاندماج، أي تندمج الشركات الصغيرة وتتكامل لتتمخض عن كيان قومي يستطيع أن ينافس دوليا وصولا إلى وضع آليات للتكامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة مع حل مشاكل التمويل والدعم الفني وتحديث المنتج والتسويق والوصول إلى المواصفات القياسية الدولية وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية[٤].

ثانيًا- حماية المستهلك الإلكتروني كأداة ومعيار للضوابط المنافسة الدولية:

أثرت الاتصالات الرقمية العابرة للحدود بدون انقطاع تقريباً ، وجلبت خدمات

(١) عزمي محمد عبد الجليل حسن الغايش، الأدوات الاقتصادية والتدابير لمواجهة آثار التنمية الاقتصادية على البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٦-٢٠١٥، ص ٥٨ وما بعدها.
economic-recovery-urban-resilience-diagnosis-planning-tool-arabic.pdf, p. 18.

(٢) رشا عوني عبد الله ، تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا ، ٢٠٢٠، ص ١٨.

(٣) آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص ٦ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

مفيدة للمستهلكين، ويسرت تبادل المعلومات والأفكار، مع انتقال المزيد والمزيد من الناس والأنشطة إلى الإنترنت، أصبحت هناك شواغل متزايدة بشأن العديد من مسائل حماية المستهلك.

و قد تغيرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث أصبح بإمكان المستهلك اليوم أن يتسوق ويتم كافة تعاملاته التجارية والمصرفية من المنزل، ولكن تخلل ذلك موجات كبيرة من الخروقات والاعتداءات غير المتوقعة من الجريمة والاحتيال والغش، مع اتساع حجم التجارة الإلكترونية أصبح ليس بالإمكان إيقافه، وبخاصة للأنشطة التجارية والحكومية.

ويتطلب اقتراح إطار تنظيمي ملائم لتسهيل التحول الرقمي فهماً واضحاً للمخاوف التي تساور المستهلكين ومدى معالجة هذه المخاوف بالفعل من خلال القانون القائم، فضلاً عن الثغرات الموجودة في النظام القانوني الحالي التي قد تخل بالتوازن ملحقة الضرر بالمستهلكين، وعلى ذلك قد رسَّخت الحكومات حول العالم في جداول أعمالها مهمة حماية المستهلك وتمكينه في العالم الرقمي.

اتضح لدول العالم أهمية أن تعمل الدول على تعزيز ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية بأن تضع باستمرار سياسات شفافة وفعالة لحماية المستهلك و على سبيل المثال وإدراكاً لذلك فإن الخطة الاستراتيجية لهيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية (BEREC) للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، على سبيل المثال، تسلط الضوء على الحاجة إلى إشراك المستهلكين في النظام الإيكولوجي الرقمي سريع التطور، وتؤكد على الدور المهم الذي يقوم به المنظمون في ضمان الشفافية والمهارات الرقمية للمستهلك.

وكذلك تعددت الاتفاقيات والهيئات الدولية التي تعمل على حماية المستهلك على النحو التالي[1]:

مثل اتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨ بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية، واتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٨ بشأن القانون الواجب التطبيق على عقود الوساطة والتمثيل التجاري، واتفاقية

(١) خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، ٢٠١١، ص ٤٢٨ وما بعدها.

فيينـا بشأن البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠، واتفاقية روما لسنة ١٩٨٠ بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية[١].

بجانـب التوجيـه الأوروبي رقـم ١٣/ ٩٣ الصادر فـي ٥ إبريل ١٩٩٣ بشـأن حماية المستهلك من الشروط التعسفية التي تفرض عليه من جانب البائع المحترف، و التوجيه الأوروبـي رقم ٩٩/ ١٤٤ الصادر في ٢٥مايـو ١٩٩٩ بشأن حماية المستهلك في عمليات البيع وضمانات الأموال الاستهلاكية.

المطلب الثالث

سياسات المنافسة والمشروعات الاستثمارية

تعـد المشاريـع الاستثمارية حجر الزاوية في بناء الاقتصـاد الوطني لكل دول العالم وتـزداد هذه الأهمية للدول النامية؛ لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة ، كما تسهم و تشارك المشروعات الاستثمارية في دعم المؤسسـات الاجتماعيـة والأهلية وبالتالي تعمـل على تطوير وتقـدم وازدهار الاقتصاد القومي للدولة[٢]،

ومن ثم فإن هناك أربعة أطراف فاعلة في بيئة الاستثمار الوطنية، وهي:

- المنظمـات الحكوميـة التـي تقوم بـدور المسهل لبيئـة الأعمال والمطبـق للقوانين والتشريعات.
- البيئـة التشريعية والقوانـين والتنظيمـات والضوابط المعمول بهـا، سواء تعلَّقت بضبـط عناصر منظومة الاستثمار أم بالحوافـز والتيسيرات المالية وغير المالية المقدمة لوحدات الاستثمار المحلي والأجنبي.
- القطـاع الخاص الوطني والمتمثل فـي الشركات والوحـدات الإنتاجية كافة التي يملكها رأس المال الوطني.

(١) الاتحـاد الدولي للاتصالات :توعيـة المستهلك وحمايته وحقوقه: القوانين واللوائح والأسـس الاقتصادية وشبكات المستهلكين: التقرير النهائي بشأن المسألة ١/٦ لقطاع تنمية الاتصالات لفترة الدراسة ٢٠١٨-٢٠٢١ ، ٢٠٢١. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة –المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك ٢٠١٦.

(2) https://www.gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/Youth-and-Innovation.aspx.

- وحدات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تلك الوحدات الإنتاجية التي يمتلك فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من رأس المال تبلغ ١٠٪ أو أكثر.

فضلاً عن ذلك إن بيئة الأعمال الحديثة تفرض على صانعي القرار البحث من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات الموجودة في الدول النامية وهذا تحت تأثير التنافسية الحادة على كل المستويات ودراسة كل الجوانب المحيطة والمؤثرة في الميزة التنافسية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى المزايا سابقة الذكر، يسهم بشكل كبير في إضفاء الفعالية والجودة على منتجاتنا الوطنية لتكون أكثر منافسة لمنتجات الشركات الأجنبية[١].

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية - بحث لدرجة الماجستير مقدم من / اسمان بن عمار طيب - ٢٠١٥ / ٢٠١٥ - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة آكلي محند أولحاج - البوية - الجزائر - ص ٢٠.

المبحث الثالث

الإطار التنظيمي للتجارة الإلكترونية الدولية واستراتيجيات وخطط التحول الرقمي

اتجهت الدول و المنظمات الدولية إلى اعتبار معايير التنافسية الدولية من خلال ما قرره المنتدى الاقتصادي العالمي نحو بناء القدرة التنافسية وتعريفها وتحقيقها عن طريق المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي والصحة والتعليم ومعززات الكفاءة وعوامل التطور والابتكار، وذلك من خلال المنافسة على السعر والسوق والمنتجات في إطار من القيم الثقافية والأخلاقية.

المطلب الأول

القواعد الدولية المعنية بالتجارة الإلكترونية

اتجهت معظم الدول في العقود الأخيرة نحو نظام اقتصاد السوق الحر وأصبحت حماية المنافسة من أهم المبادئ الحاكمة لاقتصاديات الدول التي تؤمن بحرية التجارة[١]، والتي تعمل على تطوير آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبذلك تعد المنافسة من بين الأسس التي يقوم عليها اقتصاد السوق إذ بها يتم تطوير التجارة سواء كانت تجارة داخلية محلية أو خارجية عالمية[٢].

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية، بل قد تكون أهمها وذلك إذا أخذ في الاعتبار عدد الدول المنضمة إليها والمجالات التي تغطيها وكذلك النتائج التي تترتب عليها حالياً ومستقبلاً.

وإمعانًا في تحقيق الدور المنوط بالمنظمة من جانب التحول الرقمي أو تطبيق التنافسية فإن هناك نوعين من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

---

(١) الأمم المتحدة (الاسكوا) : التجارة والمنافسة في المنطقة العربية، الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية، ٢٠٢١، ص ٣ وما بعدها، عدنان باقي لطيف، التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار الكتب القانونية، ٢٠١٢، ص ٢٠.

(٢) أمل محمد شلبي، الحد من آليات الاحتكار منع الاغارق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٠.

أولاً- اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:

من بين اتفاقيات المنظمة اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، هذه الاتفاقية أخضعت الأنشطة الخدمية لاتفاقية دولية وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية والأنشطة الخدمية التي تشملها هذه الاتفاقية.

تستهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة في كل هذه الأنشطة الخدمية، وقد التزمت الدول الموقعة على الاتفاقية وذلك في ١٥إبريل/ ١٩٩٤ بمراكش أن يتحقق التحرير الكامل للخدمات المذكورة.

ثانيًا- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

من المجالات التي أدخلتها الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. لقد عرض موضوع حقوق الملكية الفكرية في جولة أورجواي، والدول المتقدمة هي التي عرضت هذه الاتفاقية، وهي التي صاغت كل بنودها، وهي التي فرضتها على منظمة التجارة العالمية.

ومما لا شك فيه أن مستقبل التجارة من نواح كثيرة هو مستقبل البيانات وهذه فرصة هائلة لصانعي السياسات لبناء جسور اقتصادية جديدة، بغية خلق نظام تجاري عالمي أفضل[١]، واليوم يجني مقدمو الخدمات بكافة أنواعها ثمارًا تحول العالم إلى عالم أكثر ترابطًا وأصغر حجمًا.

وأكثر هذه النصوص الدولية اشتراعًا هو قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦) الذي يضع قواعد تكفل المساواة في المعاملة بين المعلومات الإلكترونية والورقية، والاعتراف القانوني بالمعاملات والعمليات الإلكترونية، استنادًا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية والتكافؤ الوظيفي والحياد التكنولوجي. وينص قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (٢٠٠١) على قواعد إضافية بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية[٢].

---

(١) اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (T RIPS) لعام ١٩٩٤

نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل – كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي – ، بورتلاند ١٤ مايو ٢٠١٨ على موقع :

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05/14/sp-lagarde-creating-a-better-global-trade-system

(2) https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce

وتستند كذلك اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (٢٠٠٥) إلى نصوص الأونسيترال السابقة لتشكل أول معاهدة تكفل اليقين القانوني للتعاقد الإلكتروني في التجارة الدولية.

وفي الآونة الأخيرة، اعتُمد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (٢٠١٧)، الذي يطبق المبادئ نفسها لتمكين وتيسير استخدام الأشكال الإلكترونية من المستندات والصكوك القابلة للتحويل، مثل سندات الشحن والكمبيالات والشيكات والسندات الإذنية وإيصالات المستودعات.

وفي عام ٢٠١٩، وافقت الأونسيترال على نشر ملحوظات بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بعقود الحوسبة السحابية، مع مواصلة عملها على وضع صك جديد بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بتلك الخدمات عبر الحدود.

وقد اضطلعت اللجنة أيضًا بأعمال مهمة بالتعاون مع منظمات أخرى فيما يتعلق بالجوانب القانونية لنظم النوافذ الوحيدة وتيسير التجارة اللاورقية[1].

وهناك مسائل قانونية جديدة تطرحها التطورات التي شهدتها مؤخرًا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور تكنولوجيات جديدة في مجال التجارة الرقمية، ومن ثم تواصل الأونسيترال جهودها من أجل التمكين القانوني للتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي ومعاملات البيانات والمنصات الرقمية والموجودات الرقمية، بما في ذلك فيما يتصل بمجالات أخرى من عمل اللجنة مثل تسوية المنازعات والمصالح الضمانية والإعسار والنقل الدولي للبضائع، وكذلك التجارة الرقمية بصورة أعم.

(1) https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce

المطلب الثاني

دور منظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية بشأن التجارة الإلكترونية

أصبحت حماية المنافسة الدولية أمرًا ضروريًا ومطلبًا تسعى إليه أغلبية الدول سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، كما تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم المتمثلة في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث القرنين العشرين والحادى والعشرين على الإطلاق.

و بالنسبة لدور منظمة التجارة العالمية وموقفها من التجارة الإلكترونية، فقد أصدرت هذه المنظمة في مطلع عام ١٩٩٨ الدراسة الخاصة حول التجارة الإلكترونية بعنوان (آليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بمباشرتها استخدام الإنترنت).

أولاً- التجارة الإلكترونية في ظل الاتحاد الأوروبي:

يحرص الاتحاد الأوروبي على التعامل مع التجارة الإلكترونية ضمن تطوراتها التقنية؛ ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي ومنذ العام ٢٠٠٠ بدأ التوجه نحو إدراج تعريف للتجارة الإلكترونية، إذ عرف توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم ٧/٩٧ الصادرة في مايو عام ١٩٩٧ في شأن حماية المستهلكين في مجال العقود عن بعد في مادتها الثانية العقد عن بعد بأنه «كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات أبرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام البيع أو لتقديم خدمات عن بعد نظمه المورد الذي يستخدم، لهذا العقد تقنية أو أكثر للاتصال عن بُعد لإبرام العقد وتنفيذه».

ثانيًا- التجارة الإلكترونية العربية:

لا يقل اهتمام الدول العربية عن غيرها من الدول في التجارة الإلكترونية، خصوصًا وأن الدول العربية تدرك أهمية التجارة الإلكترونية، ويظهر ذلك جليًا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية فضلاً عن مشاريع القوانين العربية التي حاولت إعطاء تعاريف، فضلاً عن دور مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية.

المطلب الثالث

الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للتجارة الإلكترونية والأسواق التنافسية في مصر

أصبحت التجارة الإلكترونية أمرًا واقعًا يفرض وجوده في كل دول العالم بلا استثناء، خاصة مع تسارع معدلات التحول الرقمي، وهو ما يستوجب وضع منظومة متكاملة من النظم والتشريعات التي من شأنها أن تؤطر للتجارة الإلكترونية من أجل بناء وتطوير منظومة الاقتصاد الرقمي ككل.

إن تحرك الحكومة المصرية بشأن تنظيم التجارة الدولية و دعمها وإدماجها في منظومة التحول الرقمي و في إطار عملية الإصلاح الدستوري التي أكدت على دور سياسات المنافسة في الاقتصاد المصري ولم تعزز تعديلات ٢٠١٤ استقلالية جهاز حماية المنافسة وصلاحيات الدعوة والتأييد الممنوحة له فحسب، بل عززت أدوات الإنفاذ الممنوحة له من خلال زيادة الغرامات، وتعزيز صلاحيات تسوية المنازعات وبرنامج تخفيف العقوبة[١].

أولاً- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية:

استحدث قانون حماية المنافسة عام ٢٠٠٥ في مصر عناصر أساسية لتعزيز الأسواق التنافسية، بما في ذلك جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات المناوئة للمنافسة في التأمين، والمستحضرات الدوائية، والأسمدة، والدواجن، وإساءة استخدام الهيمنة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والإعلام والرياضة[٢].

ومع وجود عدة شواغل واستثناءات في هذا القانون إلا أنه يتضمن جزءًا كبيرًا للتجارة الإلكترونية وأمورًا تتعلق بحماية المستهلك فى نقاط معينة تحتاج إلى تنظيم

(١) قانون حماية المنافسة ومنع السياسات الاحتكارية رقم ٣ عام ٢٠٠٥ والمعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢.

(٢) البنك الدولي ، الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص ٣٣ وما بعدها.

بالقانون الجديد، إلى تمهيد البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية عبر عدة قوانين مثل الجريمة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية والملكية الفكرية.

وتضم البنية التشريعية عددًا من القوانين لحماية المستهلك، والتوقيع الإلكترونى، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، بالإضافة إلى قانون حماية البيانات الشخصية.

- جهاز حماية المنافسة و منع الاحتكار:

وهو الجهاز المعني بحماية المنافسة و منع الاحتكار في المساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد القومي عن طريق تعزيز المنافسة في الأسواق وإرساء قواعد المنافسة للحد من الممارسات الاحتكارية وفتح الأسواق وضمان الحياد التنافسي مما يسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

إن جهاز المنافسة ليس جهازًا بوليسيًا، بل له دور فعال حيث وضع جهاز حماية المنافسة المصري استراتيجية الحياد التنافسي التي تنص على ضمان تكافؤ المنافسة لجميع الشركات العاملة في السوق و لتحقيق ذلك من المهم تطبيق الحياد الضريبي، الحياد فيما يتعلق بالمديونيات، والحياد التنظيمي والتشريعي.

لكن لا يوجد شيء بدون مقابل، حتى في العصر الرقمي حيث تعد إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية أمرًا ذا قيمة عالية بالنسبة إلى العديد من الشركات، وهي أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في رفع قوة السوق في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على البيانات.

كما أصبحت الطريقة التي تعمل الشركات من خلالها على جمع ومعالجة البيانات الشخصية مرتبطة بشكل متزايد بقدرتها التنافسية وأدائها في السوق؛ لذلك فمن الضروري أن تُقيِّم هيئات المنافسة عمليات معالجة البيانات التي تجريها الشركات المهيمنة في هذه الأسواق[١].

ثانيًا- قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨:

فقد أصدرت الدولة المصرية القانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ لحماية المستهلك

(1) https://www.project-syndicate.org/magazine/germany-digital-competition-policy-by-andreas-mundt-20

المصري المنتج والمستورد، ولقد ألزم قانون حماية المستهلك المصري المنتج والمستورد أن يضعا البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة كل منتج وطبقًا للمواصفات القياسية المصرية، وأن تكون البيانات باللغة العربية، حيث جاء في المادة الثالثة على أنه «على المنتج أو المستورد – بحسب الأحوال– أن يضع باللغة العربية على السلع البيانات التي توجبها المواصفات القياسية المصرية أو أي قانون آخر أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وذلك بشكل واضح تسهل قراءته، وعلى النحو الذي يحقق به الغرض من وضع تلك البيانات حسب طبيعة كل منتج وطريقة الإعلان عنه أو عرضه أو التعاقد عليه، وعلى مقدم الخدمة أن يحدد بطريقة واضحة بيانات الخدمة التي يقدمها وأسعارها ومميزاتها وخصائصها[1].

ثالثًا- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة (٢٠٢٠):

و من جانب تطبيقي آخر تولي مصر على سبيل المثال أهمية كبيرة للسعي نحو تطوير الخدمات المالية الرقمية؛ لما لها من آثار إيجابية متنوعة على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي، وهو ما يظهر بشكل في المجلس القومي للمدفوعات الذي تم تأسيسه في فبراير ٢٠١٧.

يسعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، بما يتوافق مع «رؤية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠».

كذلك تم إنشاء مركز التقنية المالية كملتقى لمنظومة صناعة التقنية المالية في مصر يتم فيه رعاية رواد أعمال التقنيات المالية وتوفير الدعم اللازم لهم، وإنشاء بوابة FinTech Egypt الرقمية ، وقد تم إطلاق البوابة بالفعل في عام ٢٠١٩. من جانب آخر، لم تتوقف جهود تطوير البنية القانونية والتشريعية، حيث صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ « قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي» مع سياسات الشمول المالي التي اتخذتها مصر عام ٢٠١٦.

(١) صفوان حمزة إبراهيم، الأحكام القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦، ص ٣١٩ وما بعدها.

ولذلك أنشأ قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة (٢٠٢٠) وحدةً ذات طابع خاص لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وقد نص القانون على حظر الممارسات الضارة بالمنافسة وضرورة التصدي لها، ومنح مجلس إدارة البنك المركزي الصلاحيات اللازمة لوضع الضوابط والتعليمات لتطبيق سياسة حماية المنافسة من خلال إصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بكيفية فحص هذه الممارسات وفرض الجزاءات في حال ارتكابها[1].

و تم إنشاء وحدة ذات طابع خاص، تختص بتلقي البلاغات عن أي ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة ويُعدّ الدور الأهم لوحدة حماية المنافسة هو رفع مستوى أداء الجهاز المصرفى وتحديثه وتطويره ودعم قدراته التنافسية، بما يؤهله للمنافسة العالمية، لتعزيز حوكمة واستقلالية البنك المركزى بما يكفل تفعيل دوره وتحقيق أهدافه.

إذ نصت المادة (٢٢١)، على أن لا تسرى أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ على الجهات المرخص لها، ويحظر عليها القيام بأى ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة، **ويشمل ذلك على الأخص ما يأتى:**

- الاتفاق على تحديد أسعار الخدمات محل التعامل أو شروط التعاقد عليها أو اقتسام الأسواق أو التقدم للمناقصات والمزايدات.
- تقييد إتاحة الخدمات بهدف الإضرار بالعملاء.
- تقديم خدمات بسعر يقل عن تكلفتها يترتب عليه الإضرار بالمنافسة.
- إلزام العملاء أو مقدمى الخدمات أو الموردين بعدم التعامل مع جهات منافسة دون أسباب معقولة.

على الرغم من تبنى الحكومة المصرية للعديد من الإصلاحات فى مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، إلا أنه هناك تحديات وعقبات بحاجة لبذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال المصرية وذلك من خلال عدة سياسات نقدية واستثمارية ومالية وتجارية وتكنولوجية وذلك على النحو التالي :

(1) https://www.cbe.org.eg/ar/competition-protection

السياسة الاستثمارية:

على الرغم من المحاولات الواضحة التى تقوم بها الحكومة المصرية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الاستثمار فى مصر لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات، من أهمها أهداف توفير فرص العمل وتنمية الصادرات وتقديم خدمات حقيقية للمستثمر، والمساعدة فى دراسات الجدوى،ونشر المنتجات على شبكة الإنترنت،والاهتمام المكثف بنشاط التسويق والترويج، ورد جزء من تكلفة الاستثمار، وإزالة التكاليف الإضافية على المستثمرين، مع الأخذ فى الاعتبار وضع المنافسين فى مجال جذب الاستثمارات وضرورة بذل المزيد من الجهود لدعوة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للتصدير وتوفير فرص العمل، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التى يتمتع بهما، وتفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن.

السياسة المالية:

حتى الآن لا يوجد تطور ملموس فى سياسات الإصلاح الضريبى، فأسعار الضريبة فى مصر أعلى بكثير من بعض الاقتصادات النامية المتنافسة معها على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ لذا هناك حاجة ماسة لاستكمال الإصلاح الضريبى عن طريق خفض معدلات الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية ، وضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية، والعمل على تدعيم عوامل تحقيق الثقة بين الممولين ومأمورى الضرائب.

ينبغي أيضًا تطبيق مفاهيم موازنات الأداء، وخاصة فيما يتعلق بربط الإنفاق بالنتائج المتحققة ، وقياس الأهداف فى قطاعات تقديم الخدمات للمواطنين، وقطاعات البنية الأساسية.

السياسة النقدية :

حيث يجب تخفيض سعر الخصم، ومن ثم أسعار الفائدة على القروض، تخفيضات إضافية لنسبة الاحتياطى القانونى والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية، وربط الجنيه المصرى بسلة عملات من الدولار واليورو والين وليس الدولار

فقط لضمان مرونة هذا السعر، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات مقابل أهم الشركاء التجاريين ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبى.

السياسة التجارية:

لا تزال معدلات الحماية الجمركية مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، إمايشوب التعريفة الجمركية العديد من التشوهات فى هيكلها، وأيضًا فى مجال تطبيق الإجراءات الجمركية، لذا يجب إصلاح هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات فيه، وكذلك إزالة العوائق التى تقيد التصدير.

سياسات التعليم :

تحتاج نظم التعليم فى مصر إلى إعادة نظر فى ضوء المتطلبات المهارية لسوق العمل، فنظم التعليم المصرية لا تمكن الشباب من تكوين قدرات تؤهلهم للتنافس العالمى، بما ينعكس على انخفاض المستوى المهارى للعامل المصرى، الأمر الذى يخفض من إنتاجيته، ويقضى على الميزة النسبية لمصر المتمثلة فى انخفاض مستوى الأجور بها.

سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية :

بدأت الحكومة المصرية فى صياغة قانون جديد للعمل فى مصر، والذى يعتبر مكونًا مهمًا فى منظومة سوق العمل فى مصر، ومن المأمول أن يقضى على جمود علاقات العمل فى مصر لتعظيم الأثر الإيجابى من الميزة النسبية للأيدى العاملة المصرية، بما يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات كثيفة عنصر العمل، إلا أن هناك العديد من مكونات سوق العمل لا تزال تحتاج إلى إصلاحات جوهرية، وخاصة فيما يتعلق بتنمية المهارات البشرية من خلال التدريب، فحتى الآن لم تستكمل «خريطة» المهارات البشرية التى يتطلبها سوق العمل، حيث هناك العديد من المهارات التى يتطلبها سوق العمل.

سياسة تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية:

ينبغى توفير دعم حكومى لتعميق القدرات التكنولوجية للأنشطة الإنتاجية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وإدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشآت، ويجب اعتبار تعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية،

بمثابة جـزء أساسى من استراتيجية تحديث مصر. هذا وعلى الرغم من وجود تشريع لحماية حقوق الملكية الفكرية ، إلا أن هناك حاجة ماسة لتفعيله من خلال جهاز مختص يطبقه، ويعتبر هذا من الأمور الحاسمة لجذب للاستثمارات الأجنبية التى تنفق بشكل كبير على البحث والتطوير.

سياسة مكافحة الممارسات الاحتكارية:

يعانـى الاقتصاد المصرى من العديد مـن الممارسات الاحتكارية، والتى انعكست فى الآونة الأخيرة فى وجود العديد من الأزمات فى توافر السلع الهامة بأسعار السوق (أزمة حديـد التسليح – أزمة الغذاء – وغيرهـا) الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على ضبط أداء الأسـواق المحليـة حتى تتسق الأسعار مع تكلفة الإنتـاج، وبالإسراع بإصدار وتنفيذ قانون منع الاحتكار وضمان المنافسة وقانون حماية المستهلك.

ترسيخ قيمة العمل فى المجتمع المصرى:

لا تزال معدلات إنتاجية العامل المصرى أقل من مثيلتها ولا يزال هناك عدم احترام لعنصـر الوقت، لذا يجب بذل المزيد من الجهد والعرق لتحسين بيئة الأعمال المصرية، والحصول على المكانة الملائمة لمصر على خريطة المنافسة العالمية.

الافتقار إلى الثقة المجتمعية في المؤسسات الحكومية والمؤسسية:

إن الافتقـار إلى الثقـة المجتمعية فـي المؤسسات الحكوميـة والمؤسسية، علاوة على اللوائح التنظيمية التي تجعل التحول الرقمي أكثر صعوبة، هي من بين الأسباب المحتملة لهذا التحفظ في استخدام التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المالية.

ولذلـك مـن الضـروري أيضاً اتخـاذ إجـراءات لتعزيز الإطـار التنظيمـي الداعم لمعاملات التجـارة الإلكترونية، بما في ذلك التوقيعـات الإلكترونية وحماية خصوصية البيانـات والأمـن السيبراني. إن تسريع وتـيرة التحول نحو الاقتصـاد الرقمي يستلزم إعطاء الأولوية للإصلاحات اللازمة لزيادة استخدام المدفوعات الرقمية، وذلك للتغلب على المفارقة الرقمية[1].

(1) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/03/16/digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa

ومن جانب آخر إن العمل على علاج التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجىء في أسعارها بسبب عوامل السوق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه الشركات. وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة، داعيًا إلى ضرورة تشجيع الاستثمار المباشر في بعض المنتجات.

وعلى سبيل المثال هناك سياسات تشجيعية للمشروعات المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا، مثل «هواوي» و«علي بابا» التي بدأت بتشجيع من الحكومة، وأضحت الآن في مكانة عالمية، بالإضافة إلى العديد من الشركات الناشئة التي يمكنها استغلال التسهيلات الممنوحة من الحكومة من أجل تشجيع رواد الأعمال لتوسيع أعمالهم خارج حدود البلاد.

الخاتمة والتوصيات

ننتهي في هذا البحث إلى أن التحول الرقمي أصبح سبيلاً لا بديل عنه لدعم إجراءات التجارة الدولية سواء بالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادات الأعمال وكذلك بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الكبرى، وكذلك أصبحت التنافسية الدولية ضابط مهم لابد منه لتحقيق سوق تجارة دولية على نحو أفضل وأوسع يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

و على جانب آخر تنوعت المجهودات والأطر التشريعية والتنفيذية لدمج آليات التحول الرقمي و العمل بقيم و ضوابط التنافسية الدولية في مجال التجارة في الأسواق العالمية ، و بقدر ما تحقق من نتائج في هذا المضمار إلا أن الأمر ما زال يواجه بعض التحديات الفنية والتشريعية والتنظيمية و كذلك على مستوى الأفراد والحكومات **وهو ما نقدم بصدده بعض التوصيات على النحو التالي:**

١- العمل على تفعيل آليات لتحسين بيئة الأعمال والاستعانة بالتجارب الناجحة في ذلك لمواجهة الروتين والإجراءات المعطلة للتنافسية.

٢- إصلاح وتشريعات قوانين المنافسة بما يوسع نطاق تطبيقها على العديد من الأنشطة.

٣- زيادة الوعي بقيمة التنافسية الدولية والبيئة الداعمة للاستثمار كحافز لتنمية المشروعات التجارية.

٤- تقييم و قياس السياسات الحكومية في شأن التنافسية الدولية و العمل على أداء دورها بشكل فعال من خلال مراصد متخصصة لمتابعة ذلك و تشجيع الأبحاث المستمرة في هذه المجالات.

٥- الاهتمام بالبنية التحتية الداعمة للتحول الرقمي و محو الأمية الرقمية و تشجيع النشاط التصديري و توحيد القياس و الجودة و دعم دور الاتحادات التجارية والمهنية.

٦- توضيح الدور البارز الذي تلعبه قيم الابتكار بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتماشى مع آليات التحول الرقمي وتنشيط دور شركات التأمين والأنشطة المساعدة لهذه المشروعات.

٧- إجراء العديد من الشراكات مع المنظمات الدولية والانخراط في الأسواق الإلكترونية الدولية ودعم التعاون الدولي في هذا الشأن.

المراجع العربية

- **أمـل محمد شلبـي**، الحد من آليات الاحتكار منع الأغـارق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- **خالـد ممـدوح إبراهيم** ، إبرام العقـد الإلكتروني، دار الفكـر الجامعي، ٢٠١١، ص ٤٢٨ وما بعدها.
- **صفوان حمزة إبراهيم عيسي**، الأحكام القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦.
- **عدنان باقي لطيف**، التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.
- **محمـد صافي يوسف**، النظام القانوني لشرط الدولـة الأولى بالرعاية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- **مصطفـى سلامـة**، منظمـة التجـارة العالميـة، دار الجامعـة الجديـدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩.
- دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- **وزارة الماليـة**، جهـاز تنميـة المشروعـات، دليل أصحـاب المشروعـات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لزيادة أرباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الإدارية، ٢٠٢٠.

الرسائل العلمية والأبحاث:

- **أسمـان بن عمار طيب**، الاستثمار الأجنبـي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الـدول النامية – بحث لدرجة الماجستير– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة آكلي محند أولحاج – البوية – الجزائر، ٢٠١٥.

- **بوغازي فاطمة الزهرة،** هادف ليلي، شوابي سارة، دور الإبداع التكنولوجي في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧.
- **رشا عوني عبد الله،** تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا ، ٢٠٢٠.
- **سالم إلياس،** التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (٨٠) /العدد (١)، جوان ٢٠٢١.
- **عزمي محمد عبد الجليل حسن الغايش،** الأدوات الاقتصادية والتدابير لمواجهة آثار التنمية الاقتصادية على البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٥– ٢٠١٦.
- **عبد الوهاب نصر على، هبة الله عبد السلام بدوي،** بحث ريادة الأعمال المهنية المحاسبية في مصر بين الواقع والمأمول: دليل ميداني من مكاتب المحاسبة المصرية، المجلد ٤٠، (مؤتمر الكلية لسنة ٢٠٢٠) ، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،٢٠٢٠.
- **عبد الوهاب نصر على، هبة الله عبد السلام بدوي،** بحث ريادة الأعمال المهنية المحاسبية في مصر بين الواقع والمأمول: دليل ميداني من مكاتب المحاسبة المصرية، المجلد ٤٠، (مؤتمر الكلية لسنة ٢٠٢٠، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،٢٠٢٠، متاح على الموقع الإلكتروني.
  - https://caf.journals.ekb.eg/article_154759.html

تقارير المنظمات والهيئات الدولية :

- **مركز التجارة الدولية :** آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاتصال والمنافسة والتغير من أجل النمو الشامل ، ملخص تنفيذي، ٢٠١٥.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :** الأمم المتحدة – المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، ٢٠١٦.

- **الأمم المتحدة:** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكو)، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، ٢٠١٩.
- **منظمة الأمم المتحدة(الاسكوا) :** التجارة والمنافسة في المنطقة العربية، الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية، ٢٠٢١.
- **منظمة الأمم المتحدة:** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠.
- **منظمة الأمم المتحدة:** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التكنولوجيا والابتكار، اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي- التوفيق بين الابتكار والإنصاف، ٢٠٢١.
- **منظمة الأمم المتحدة :** مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، ازدهار البلدان كرامة الإنسان، جهاز حماية المنافسة.
- **منظمة الأمم المتحدة:** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٣٠.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستراتيجية الرقمية ، ٢٠٢٢- ٢٠٢٥.

- **البنك الدولي:** إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل، عام ٢٠٢٢ من البنك الدولي.
- **البنك الدولي:** الارتفاع إلى آفاق أعلى : تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **الاتحاد الدولي للاتصالات:** توعية المستهلك وحمايته وحقوقه: القوانين واللوائح والأسس الاقتصادية وشبكات المستهلكين: التقرير النهائى بشأن المسألة ١/٦ لقطاع تنمية الاتصالات لفترة الدراسة ٢٠١٨-٢٠٢١.
- **صندوق النقد العربي:** الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ، الواقع والتحديات، ٢٠٢٠.

المراجع الأجنبية:

- Arezki, Rabah, and Lemma W. Senbet. 2020. «Transforming Finance in the Middle East and North Africa«. Policy Research Working Paper 9301, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098633996/.
- economic-recovery-urban-resilience-diagnosis-planning-tool-arabic.pdf,
- Daza Jaller, Lillyana Sophia, and Martin Molinuevo. 2020. «Digital Trade in MENA: Regulatory Readiness Assessment.» Policy Research Working Paper 9199, World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098633521/.
- Demirgüç-Kunt, Aslı, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/ data/global-financial-development-database.
- Demirgüç-Kunt, Aslı, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, and Jake Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/ data/global-financial-development-database.
- World Bank. 2019a. Bank Regulation and Supervision Survey (database). Washington, DC: World Bank. http://www.worldbank. org/en/research/brief/BRSS.
- World Bank. 2019b. Global Financial Development Database. Washington, DC: World Bank. https://databank.worldbank.org/source/ global-financial-development.

- World Bank. 2019a. Bank Regulation and Supervision Survey (database). Washington, DC: World Bank. http://www.worldbank. org/en/research/brief/BRSS.
- World Bank. 2019b. Global Financial Development Database. Washington, DC: World Bank. https://databank.worldbank.org/source/ global-financial-development.

المواقع الإلكترونية:

- https://www.gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/Youth-and-Innovation.aspx
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/201814/05//sp-lagarde-creating-a-better-global-trade-system
- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/202216/03//digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa
- https://www.project-syndicate.org/magazine/germany-digital-competition-policy-by-andreas-mundt-20
- https://www.shorouknews.com/news/view.
- aspx?cdate=28052022&id=1bf18f9f-6b4542-d4-a166-b40e63223cd6
- https://caf.journals.ekb.eg/article_154759.html.
- https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce
- https://www.cbe.org.eg/ar/competition-protection

القوانين والتشريعات:

- قانون حماية المنافسة ومنع السياسات الاحتكارية رقم ٣ عام ٢٠٠٥ والمعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢.
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.
- قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة.

- القانـون الاتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦، بتعديـل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- القانون الاتحادي بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (١) لسنة ٢٠٠٦.
- قانون نشر وتبادل البيانات رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ في إمارة دبي.
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦.

الاتفاقيات الدولية:

- المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية عام ٢٠٠٥.
- اتفاقية الأمم المتحدة، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية عام ٢٠٠١.
- التوجيه الأوروبي رقم ٩٩/ ١٤٤ الصادر في ٢٥مايو ١٩٩٩ بشأن حماية المستهلك في عمليات البيع وضمانات الأموال الاستهلاكية.
- التوجيه الأوروبي رقم ١٣/ ٩٣ الصادر في ٥ إبريل ١٩٩٣ بشأن حماية المستهلك من الشروط التعسفية.
- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤.
- اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات لعام ١٩٩٤.
- اتفاقية فيينا بشأن البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠.
- اتفاقيـة رومـا بشأن القانـون الواجب التطبيق علـى الالتزامـات التعاقدية لعام ١٩٨٠.
- اتفاقيـة لاهاي بشـأن القانون الواجـب التطبيق علـى عقود الوساطـة والتمثيل التجاري عام ١٩٧٨.
- اتفاقية بروكسل بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية،عام ١٩٦٨.